الأمم المتحدة

A/C.2/60/SR.17

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
13 January 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ٩/٣٠

الرئيس: السيد هارت (نائب الرئيس) . . . . . .(بربادوس)

المحتويات

البند ٥٠ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-57868 (A)

نظرا لغياب السيد والي (نيجيريا)، تولى السيد هارت، نائب الرئيس (بربادوس) رئاسة الجلسة

افتتحت الجلسة في الساعة ٩/٤٥.

البند ٥٠ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(أ) **التجارة الدولية والتنمية** (A/60/15 Parts I-IV), A/60/225 and 226)

١- **السيد بانيتشباكدي**، (الأمين العام، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية) قدم تقرير الأمين العام بشأن التجارة الدولية والتنمية (A/60/225)، وقال إن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أكد مشددا على مساهمة التجارة في التنمية، وأن مؤتمر التجارة والتنمية يحتل مركزا فريدا لمساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٢- وأضاف أن البلدان المتقدمة مازالت هي المحرك الرئيسي للتنمية التجارية، وإن كان النظام والاقتصاد السياسي الذي يدفع هذه التجارة يشهد تغيرا هائلا. فالدور الذي تلعبه التجارة في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية يزداد كما وكيفا. فالتنوع بالانتقال إلى التصنيع والخدمات أصبح اتجاها متزايدا، بل إن الكثير من البلدان النامية بدأت تظهر كقوى إقليمية أو عالمية تقطر وراءها نمو التجارة والاقتصاد، في الوقت الذي تشهد فيه التجارة فيما بين بلدان الجنوب توسعا لم يحدث من قبل عبر القارات. وبذلك أصبحت البلدان النامية أكثر أهمية من أي وقت مضى لدينامية وحيوية شبكة التجارة الدولية، في الوقت الذي أصبحت فيه التجارة وسيلة أساسية لتحقيق هذه الدول لأهدافها الإنمائية.

٣- وقال إنه رغم ذلك، فإن الكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض التي يعتبر اقتصادها صغيرا وضعيفا، مازالت على هامش النظام التجاري، بالإضافة إلى أنها تعتمد على سلع معينة. وأوضح أن هذا الوضع يؤكد الحاجة الملحة إلى تدابير للدعم الدولي من أجل تطوير البنية الأساسية في هذه البلدان، وقدراتها على التوريد والمنافسة، ولتكرار التجارب الإيجابية للبلدان التي أصبحت قاطرة للنمو التجاري والاقتصادي أيضا. وفي هذا الصدد، وضع الأونكتاد أرقاما دليلية للتجارة والتنمية تقيس وترصد مدى مساهمة التجارة في التنمية الوطنية، في الوقت الذي تستخدم فيه كوسيلة من وسائل التشخيص والسياسات.

٤- وأردف قائلا أن زيادة أسعار النفط، والحواجز المشددة أمام الدخول إلى الأسواق، وأساليب منع المنافسة، والكوارث الطبيعية، والمخاطر والشكوك التي تأتي من تطورات النظم النقدية والمالية الدولية، تستطيع كلها أن تؤثر تأثيرا معاكسا على تجارة البلدان النامية وآفاق تنميتها، ولابد من معالجتها بواسطة المجتمع الدولي ككل. ومع ذلك، فإن الاتفاق الذي تم التوصل إليه من جانب مجموعة الثمانية في غلينياغليز بشأن حزمة تضامن للتنمية وتقرير لجنتها الخاصة بأفريقيا، خلقا جوا مساندا للتجارة والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشركاء التجاريين الرئيسيين جددوا التزامهم بخلق نظام تجاري مفتوح وعادل له قواعده وقابل للتنبؤ به ولا يقوم على أساس التمييز، وأن تعمل من أجل تنفيذ الجوانب الإنمائية في برنامج عمل الدوحة، وأن تنفذ الأهداف الإنمائية للألفية في مواعيدها.

٥- ومضى يقول إن المجتمع الدولي واجه لحظة من لحظات الحقيقة في مفاوضات الدوحة، فالإرادة السياسية والزعامة التي ستظهر في الأيام القادمة سوف تحدد ما إذا

كان بإمكان برنامج العمل أن يحقق نتائج ناجحة ومتوازنة وموجهة نحو التنمية. فالمشاركة الإيجابية مطلوبة على عجل من جانب جميع البلدان، ومن جانب البلدان المتقدمة الرئيسية على الأخص، فليس هناك مجال للتسويف أو الاشتراطات السلبية. وإنما ينبغي أن يكون التركيز على شفافية المفاوضات وشموليتها حتى يمكن المحافظة على الملكية وتشجيعها، وتنفيذ النتائج. وأوضح أن مفاوضات الدوحة كانت منتدى فريدا للمعالجة الشاملة للعديد من المسائل المتباينة سياسيا، مثل تحرير الزراعة والتجارة. وأضاف أن هذه المفاوضات سعت إلى وضع قواعد قابلة للتنبؤ بها ومضمونة بصورة متعددة الأطراف، وتعزيز فرص الدخول إلى الأسواق في قطاعات الخدمات، وجذب استثمارات جديدة إلى البنى الأساسية للبلدان النامية.

٦- ودعا إلى ضرورة الحذر لتقليل تأثير تحرير التجارة على الفئات الفقيرة والضعيفة، وتعزيز فرص الحصول على السلع والأدوية الضرورية، وتشجيع التنمية المستدامة. وأضاف أن أي حزمة معقولة لقضايا التنمية ينبغي أن تحتوي على فرص فورية ومضمونة لدخول جميع صادرات أقل البلدان نموا إلى الأسواق بحرية، وتعزيز فرص دخول السلع الصناعية والزراعية للبلدان النامية إلى الأسواق، وكذلك صادراتها من الخدمات، وإزالة جميع الحواجز غير التعريفية التي تشوه بالتجارة، وإزالة دعم الصادرات والسلع المحلية، لاسيما ما يتعلق منها بالزراعة والقطن، وإيجاد حل لحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، والصحة العامة، من أجل تيسير الحصول على الأدوية الضرورية، وحشد المساعدات التقنية ذات الصلة من أجل تعزيز قدرات البلدان النامية في سلسلة تيسير التجارة.

٧- واستطرد قائلا إن جدول أعمال تحرير التجارة بحاجة إلى استكماله بالمعونة للتجارة، واستكماله بالمعونة من أجل التنمية، وبتخفيف الديون. وينبغي أن يكون من أهم ملامح جدول الأعمال الجديد وجود معونة ملموسة للنظام التجاري، من شأنها أن تساعد البلدان النامية على عمليات التنفيذ وتعديل التكاليف، وبناء القدرة التنافسية اللازمة على التوريد، وإقامة البنى الأساسية. وأضاف أن الأونكتاد باعتباره مؤسسة رئيسية في متابعة أعمال نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، يتعاون مع الحكومات والوكالات الأخرى لترجمة الالتزامات المتعلقة بالتجارة إلى أعمال ملموسة. وهو يمثل أرضا مشتركة لحوار السياسات الحكومية الدولية والتوصل إلى توافق آراء، كما يشارك في الحوار بصورة فعالة بين صناع السياسات العامة وبين أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

٨- **السيد جومو** (الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قدم تقرير الأمين العام بشأن التدابير الاقتصادية أحادية الجانب باعتبارها وسيلة للضغط السياسي والاقتصادي على البلدان النامية (A/60/226)، الذي أعد بناء على قرار الجمعية العامة ١٩٨/٥٨.

٩- وقال إن الأمانة قد دعت جميع الدول الأعضاء إلى تقديم معلومات ووجهات نظر حول هذه المسألة، كما دعت المنظمات الأخرى والبرامج والوكالات ذات الصلة إلى تقديم معلومات. وأوضح أن الردود جاءت من ١٤ دولة عضو، واثنتان من منظمات الأمم المتحدة. وأن أغلب الردود ذكرت أن تطبيق مثل هذه التدابير لا يتفق والقانون الدولي، وأنها لم تطبقها. وانتهى إلى أن ردودا قليلة للغاية أشارت إلى حالات محددة ووصفت تأثيرها المعاكس.

١٠- **السيد رانزفورد سميث** (جامايكا): تحدث بصفته رئيسا لمجلس التجارة والتنمية، وقدم تقرير المجلس عن دورته الثانية والخمسين (A/60/15) (الأجزاء ١-٤)). وقال إن الرسالة التي جاءت من الجزء الرفيع المستوى الذي عقد

بموجب البند ٢ من جدول الأعمال، هي أن برامج الاستثمار والمعونة ينبغي أن تفصل بحسب الأوضاع القطرية والمحلية المحددة. ثم لخص وجهات النظر والشواغل التي أعربت عنها الوفود، والتي تضمنها التقرير.

١١- وأضاف أن المداولات التي دارت حول البند ٣ من جدول الأعمال "الاعتماد المتبادل ومسائل الاقتصاد العالمي من منظور التجارة والتنمية" استندت إلى تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥، الذي تناول الاتجاهات الأخيرة في الاقتصاد العالمي وتأثيراتها على السير قدما نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأعطى صورة عن المناقشات التي تضمنها التقرير، والتي خلصت إلى أن البلدان النامية بحاجة إلى أن تواصل جهودها من أجل زيادة التنويع والتصنيع، وأن تتحاشى زيادة مديونياتها، مع الأخذ في الاعتبار أن الظروف الحالية المواتية لكثير منها، قد تكون ظروفا مؤقتة.

١٢- وأردف قائلا إنه بموجب البند ٤ من جدول الأعمال، يقوم مجلس التجارة والتنمية باستعراضه السنوي للتقدم في تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا خلال السنوات العشر ٢٠٠١-٢٠١٠. وأضاف أن نقاط الضعف الهيكلية الكامنة في اقتصادات أقل البلدان نموا لابد أن تعالج بصورة فعالة من جانب هذه البلدان نفسها بالإضافة إلى شركاءها في التنمية. وأوضح أن على الأونكتاد دور هام ينبغي أن يلعبه في مساعدة هذه الدول على الاستفادة من فرص التجارة والاستثمار وأن تبني قدراتها البشرية والمؤسسية. وأضاف أن المجلس دعا الأونكتاد إلى مواصلة تعزيز عمله مع أقل البلدان نموا، بما في ذلك إصدار تقرير سنوي عن هذه المسألة. كما أن المجلس شجع أمانة الأونكتاد على المساهمة الفنية في استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل الخاص بأقل البلدان نموا. وأوضح أن الدول الأعضاء أعربت عن وجهات نظر مختلفة بشأن تأثير تراجع الأفضليات التجارية على آفاق التجارة والتنمية في أقل البلدان نموا، وعلى طبيعة التدابير الدولية اللازمة لمعالجة آثاره المعاكسة. ومع ذلك، فإن الدول الأعضاء دعت إلى تدابير دعم دولية مكثفة لتعزيز القدرات الإنتاجية لهذه البلدان، وتنويع اقتصاداتها إلى أنشطة لا تعتمد على الأفضلية، وتحسين استفادتها من أفضليات الدخول إلى الأسواق.

١٣- واستطرد قائلا إن مناقشات المجلس حول أفريقيا، تحت البند ٥ من جدول الأعمال، استندت إلى تقرير أمانة الأونكتاد المعنون "إعادة التفكير في دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة" الذي يدعو إلى نهج أكثر استراتيجية من جانب صناع السياسات، وجعلهم أكثر وعيا بتكاليف وفوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبيّن أن التقرير يأمل أن يتوصل إلى توافق في الآراء حول مشروع الاستنتاجات التي تم الاتفاق عليها في الدورة المستأنفة الثانية والخمسين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

١٤- وتحت البند ٦ من جدول الأعمال، قال إن المجلس استعرض التطورات والمسائل المعلقة بعد برنامج عمل الدوحة والتي تهم البلدان النامية بصورة خاصة، ووجه الاهتمام إلى الاستنتاجات الرئيسية التي تضمنها تقرير المجلس.

١٥- ومضى يقول إن الجمعية العامة ذكّرت في قرارها ٥٧/٢٠٠ باء، بدور الأونكتاد كجهة اتصال داخل منظومة الأمم المتحدة لمعالجة مسائل التجارة والتنمية بصورة متكاملة. وبالتالي، فإن البند ٧ الخاص بمساهمة الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة أهم مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة أتاح الفرصة للمجلس لكي يستعرض باستمرار العلاقة بين عمل الأونكتاد وبين العمليات الاقتصادية الرئيسية الشاملة التي تجري داخل الأمم المتحدة ككل.

١٦- واستطرد قائلا إن المجلس قد استعرض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد وتمويلها، تحت البند ٨ (أ) من جدول الأعمال. وقرر المجلس مواصلة تعزيز التأثير الفعال

والأثر الإنمائي لاستراتيجية الأونكتاد للتعاون التقني، والتي تشتمل على ولايات بشأن تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، والنهوض بالبرامج والأنشطة لجعلها أكثر ترابطا وتناسقا ولتكون مشتركة بين الشعب، بالإضافة إلى تنفيذ توافق آراء ساو باولو. وأضاف أن مداولات المجلس حول تقرير مساعدات الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (TD/B/52/2)، تحت البند ٨(ب) من جدول الأعمال وردت في التقرير. وأن المناقشات ركزت على التأثير المعاكس باستمرار للأزمة التي مضى عليها ٥ سنوات، والظروف التي تواجه اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة.

١٧- وأخيرا، عقد المجلس جلسة استماع غير رسمية استغرقت نصف يوم مع ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص تحت البند ٩(ب) من جدول الأعمال.

١٨- **السيد شودهوري** (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة): قدم تقرير الأمين العام عن التجارة الدولية والتنمية (A/60/225)، وقال إنه أبرز بالفعل الصعوبات التي تواجه ٥٠ بلدا من أقل البلدان نموا في سعيها للإندماج في الاقتصاد العالمي. وقال إنه في الواقع أن مساهماتها في التجارة العالمية لا تتعدى نصف الواحد في المائة، رغم أنها تمثل ١٢,٥ في المائة تقريبا من سكان العالم. وأضاف أن أداءها الضعيف في التجارة يعوق بشدة فرصها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتنفيذ التزاماتها لبرنامج عمل بروكسيل. وقال إنه لكي نساعد أقل البلدان نموا على بناء قدراتها على جذب الاستثمارات، والنهوض بكفاءة وسائل النقل والاتصالات، والاستفادة بصورة أنسب من التكنولوجيا، فإن هناك حاجة إلى التوسع في الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة لأقل البلدان نموا، وهو الإطار الذي يغطي الآن ٣١ بلدا، بحيث يشمل البلدان الخمسين كلها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قيام البلدان المتقدمة بالمعاملة التفضيلية دون رسوم ودون حصص لجميع منتجات أقل البلدان نموا، يمكن أن يحقق مكاسب رفاهية تصل إلى ثمانية بلايين دولار ومكاسب من الصادرات تصل إلى ٦,٤ بليون دولار.

١٩- وطالب بإعطاء البلدان النامية الـ ٣١ غير الساحلية، التي يقع ١٦ منها ضمن أقل البلدان نموا أيضا فرصا أكبر للدخول إلى الأسواق العالمية. وأضاف أنه في الوقت الذي اتخذت فيه البلدان النامية غير الساحلية وبعض مؤسسات التمويل الدولية، وبعض بلدان المرور العابر المجاورة، إجراءات نحو تنفيذ برنامج آلماتي، فإن الأمر في حاجة إلى زيادة كبيرة في الدعم الدولي. ودعا إلى ضرورة دعم أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة — وهي أقل الدول مزايا على الأرض — في جهودها، بما في ذلك دعم البلدان النامية الشقيقة لكي تستفيد من الفرص المحتملة للنمو ولتنويع التجارة في ظل ترتيبات تعاونية إقليمية ودون إقليمية، لاسيما التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتجارة فيما بينها، والتي تمثل الآن ٤٠ في المائة من تجارة البلدان النامية. وقال إن الجولة الثالثة من المفاوضات حول نظام عالمي للأفضليات التجارية بين البلدان النامية يتيح فرصة طيبة لمعالجة مسألة إزالة الحواجز التجارية الحالية بالنسبة لهذه الدول المحرومة.

٢٠- ودعا إلى أن يعطي المؤتمر الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية الدفعة التي يحتاجها بشدة جدول أعمال الدوحة للتنمية، وأن يسفر عن التزامات ملزمة بالسماح بجميع منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون رسوم ودون حصص، وإلى اتخاذ قرار سريع بشأن القطن على أساس إزالة الدعم المحلي ودعم الصادرات الذي يشوه التجارة، من أجل حماية ملايين من مزارعي القطن في أفريقيا الغربية. وقال إن على المجتمع الدولي أن يهتم أيضا باقتراح البلدان الأفريقية وبلدان إقليم الكاريبي والمحيط الهادئ بوضع

"رقم دليلي للضعف " ليحدد المنتجات الصالحة لغير المعاملة بالمثل. وقال إن كثرة الصعوبات الاقتصادية وعدم اليقين الذي تواجهه أقل البلدان نموا والبلدان النامية الجزرية الصغيرة التي تعتمد على الأفضلية، كما في حالة السكر والموز والمنسوجات، تستحق اهتماما جادا، وكذلك الاقتراح الخاص بإقامة صندوق "للمعونة التجارية" لمساعدة أشد البلدان ضعفا على التغلب على الصعوبات في جانب العرض، ومعالجة تكاليف التحول في المرحلة الانتقالية. وأخيرا، فإن من بين ما أوصى به تقرير المجلس الاستشاري لمنظمة التجارة العالمية المعنون "مستقبل منظمة التجارة العالمية" أن ينص في الاتفاقات التي تعقدها المنظمة مستقبلا على "حق تعاقدي" لأشد البلدان فقرا في أن تحصل على معونة "كافية ومناسبة" لتنفيذ التزاماتها التي تطلبها منها منظمة التجارة العالمية.

٢١- **السيدة ميلس** (جامايكا): تحدثت نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين قائلة إنه ينبغي في المؤتمر الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ الوفاء بالإلتزامات المتعلقة بوضع احتياجات واهتمامات البلدان النامية في قلب برنامج عمل المنظمة، وتحويل التجارة الدولية إلى محرك للتنمية. وأضافت أن هناك حاجة ملحة إلى التنفيذ الكامل للولاية الإنمائية لإعلان الدوحة الوزاري وقرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية الصادر في أول آب/أغسطس ٢٠٠٤، وإلى أن تقلل البلدان المتقدمة بصورة كبيرة من الدعم المحلي المشوه للتجارة وأن توقف دعم صادراتها. ومضت تقول إنه من المهم أيضا إدراج معاملة تفضيلية قوية وخاصة في النتيجة النهائية للمفاوضات المتعلقة بالزراعة وخدمات الدخول إلى الأسواق غير الزراعية، ومسائل التنفيذ المعلقة. وطالبت أيضا بمعالجة التدابير الحمائية التي تتخذها البلدان المتقدمة والتي لا تزال تضر بالميزة النسبية للبلدان النامية. في الوقت الذي ينبغي فيه للبلدان النامية أن تلعب دورا أقوى في وضع معايير للسلامة والبيئة والصحة.

٢٢- وكررت ضرورة معالجة المسائل المتعلقة بالتجارة والتي تم تحديدها من أجل الاندماج الكامل للاقتصادات الصغيرة والضعيفة في نظام التجارة المتعدد الأطراف، داعية إلى التنفيذ الكامل والفعال لاستراتيجية موريشيوس، وبرنامج عمل بروكسيل، وبرنامج عمل آلماتي. وقالت إن هناك أيضا حاجة إلى إقامة نظام اقتصادي أكثر عدلا، وإلى المعالجة الكافية لضعف كل دولة أمام الصدمات الخارجية.

٢٣- ودعت إلى أن يكون نظام الملكية الفكرية أكثر توجها نحو التنمية، من أجل تيسير نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى البلدان النامية. وقالت إن المجتمع الدولي ينبغي أن يعمل أيضا باتجاه صك دولي ملزم قانونا للمحافظة على المعارف التقليدية والموارد الوراثية، وحمايتها وتشجيعها لكي تستفيد البلدان النامية من استخدام مواردها الخاصة. وقالت إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تشعر بقلق عميق لأن الموعد النهائي للمفاوضات الخاصة باتفاق حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة في الإعلان الوزاري للدوحة لم ينفذ، معربة عن أملها في حدوث تغيير لهذا الاتجاه. وكررت أهمية إحداث زيادة كبيرة في الدعم المالي للإونكتاد، قائلة إنه لابد من المحافظة على دور المؤتمر في تقديم مساعدة فعالة مدفوعة بالطلب إلى البلدان النامية، وأن أي محاولة للنيل من المنظور الإنمائي للمؤتمر أو تغيير هذا المنظور سوف تلقى مقاومة.

٢٤- ومضت تقول إن التدابير الاقتصادية الأحادية التي لا تتسق مع الميثاق ولا مع القانون الدولي، مازالت تستخدم كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي على البلدان النامية. وأضافت أن مثل هذه التدابير تساهم في إضعاف وتقويض الجهود الإنمائية، بما في ذلك الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من أجل إرضاء المصالح السياسية للقوى الأقوى. وقالت إن التركيز على إصلاح المنظمة في مجال حقوق الإنسان، وفي تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا كان ينبغي أن يدفع المجتمع الدولي إلى رفض هذا

الأسلوب تماما وبالإجماع. ولكن الذي حدث هو أنه لم يفعل. ولذا أصبح اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة أمرا ملحاً.

٢٥- **السيد فالتزويلا** (المراقب عن المفوضية الأوروبية): تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي، والبلدان اللذان بسبيلهما للانضمام بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحان كرواتيا وتركيا، وبلدان عملية الاستقرار والارتباط والمرشحات المحتملة: ألبانيا والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود، بالإضافة إلى أوكرانيا ومولدوفا، قائلا إن التجارة يمكن أن تلعب دورا حيويا في تشجيع النمو والتنمية الاقتصادية وفي تمكين البلدان النامية من الوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي واع تماما للالتزامات الملقاة على المجتمع الدولي من أجل تحقيق نظام تجاري متعدد الأطراف يكون عالميا وعادلا مفتوحاً يقوم على قواعد دون أي تمييز، وإلى فرص للدخول إلى الأسواق، وقدرة حقيقية للبلدان النامية لكي تمارس التجارة على أساس التنافس، وأن تنجح في الإندماج في الاقتصاد العالمي. فالتنمية تظل هي البعد الرئيسي في جولة الدوحة، وعلى المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في هونغ كونغ أن ينظر في هذه المسألة. وأضاف أن المفاوضات بشأن الدخول إلى الأسواق غير الزراعية، والزراعة (بما في ذلك القطن)، والخدمات، والقواعد، وتيسير التجارة، تتيح كلها أكبر الفرص لضمان نتائج مساندة للتنمية من جولة الدوحة، معلنة أن الاتحاد الأوروبي يظل ملتزما التزاما قويا بالمفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية بهذا الشأن، وبنجاح المؤتمر الوزاري في هونغ كونغ، وجولة الدوحة.

٢٦- ومضى يقول إن التقدم ضروري نحو فرص الدخول إلى الأسواق دون أي رسوم أو حصص لأقل البلدان نموا، وللبلدان النامية ذات الاقتصادات الصغيرة وغيرها من البلدان النامية. وأضاف أن على أعضاء منظمة التجارة العالمية أن يتفقوا في هونغ كونغ على الالتزام بمنح جميع منتجات أقل البلدان نموا فرصاً للدخول إلى الأسواق دون أي رسوم أو حصص. وقال إن بعض البلدان، أتاحت مثل هذه الفرصة، بما في ذلك بلدان الاتحاد الأوروبي ضمن مشروع "كل شئ عدا الأسلحة". وأعرب عن أمله في أن تتخذ البلدان النامية التي يسمح وضعها بذلك، خطوات في هذا الاتجاه.

٢٧- واستطرد قائلا إنه لا ينبغي مطالبة أقل البلدان نموا بفتح أسواقها بسرعة كبيرة، ولا مطالبة البلدان النامية الأخرى التي لها مشاكلها الخاصة في هذا المجال. فالقضايا المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية ينبغي تناولها بطريقة براغماتية. فبالنسبة لألغاء المعاملة التفضيلية، فإن الجواب ينبغي أن يأتي من تدابير تجارية وإنمائية، مثل زيادة التجارة فيما بين بلدان الجنوب، وخلق فرص أمام أقل البلدان نموا دون رسوم ودون حصص، والسماح بفترات انتقالية أطول بالنسبة للمنتجات التي تتأثر بشكل خاص. وفي نفس الوقت، فإن التدابير من جانب العرض، مثل دعم بناء القدرات، وإعادة الهيكلة، والتنويع، والتكامل الإقليمي، ضرورية أيضا. أما بالنسبة للمعونة فيما يتعلق بالتجارة، فإن الاتحاد الأوروبي سوف يزيد الاعتمادات للمساعدات المتعلقة بالتجارة إلى بليون يورو سنويا. ودعا اجتماع هونغ كونغ إلي أن يوافق على حزمة قوية للمعونة من أجل التجارة تعالج الصعوبات المتعلقة بجانب العرض وتبني قدرات البلدان النامية لكي تنجح في الإندماج في نظم التجارة العالمية.

٢٨- **السيد جينيي** (إندونيسيا): تحدث نيابة عن رابطة دول جنوب شرق آسيا قائلا إن التجارة هي إحدى وسائل تحقيق التنمية والقضاء على الفقر. وأعلن أن نظام التجارة المتعدد الأطراف يمثل أنسب آلية لحل مسائل التجارة الدولية. وأبرز عددا من التدابير التي اتخذتها الرابطة لتشجيع التجارة بين أعضائها، بما في ذلك إنشاء منطقة التجارة الحرة للرابطة،

مع تحديد عام ٢٠١٥ لتحرير قطاع الخدمات وفتح قطاعات الاستثمار الموضوعة الآن في القائمة الحساسة، ووضع نظام أفضليات للتكامل بين أعضاء الرابطة للمساعدة على تضييق الفجوة الإنمائية بين الدول الأعضاء المتقدمة وتلك الأقل تقدما. وأعلن أنه نتيجة لهذه التدابير، حدثت زيادة كبيرة في التجارة بشكل عام في ٢٠٠٤، حيث زاد مجموع الصادرات من البلدان العشر الأعضاء بنسبة ٢٠,٧ في المائة ليصل إلى ٥٥١,١٩ بليون دولار. وزاد مجموع الواردات في نفس الفترة إلى ٤٩٢,٨٦ بليون دولار.

٢٩- وفي مجال بناء القدرات، قال إن رابطة دول جنوب شرق آسيا ترحب بالتعاون مع الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق بالمساعدات التي تقدمها إلى البلدان الأعضاء التي لم تصبح بعد عضوا في منظمة التجارة العالمية. وأضاف أنه من المهم ضمان شروط عادلة ومنصفة للإنضمام، تتفق مع الاحتياجات التجارية والمالية والإنمائية لهذه البلدان، وأن يقدم لها دعم كبير أثناء مفاوضات الانضمام. وأضاف أن أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا مازالت تواجه تحديات في انضمامها إلى نظام التجارة العالمي. فالمسائل التي تتطلب اهتماما عاجلا من النظام الحالي للتجارة العالمية تشمل ضرورة إيجاد طرائق كاملة للدخول إلى الأسواق الزراعية وغير الزراعية، مصحوبة بتقدم ملموس في الخدمات، وتيسير التجارة وقواعدها، ومسائل التنفيذ المعلقة الآن في منظمة التجارة العالمية.

٣٠- ومضى يقول إنه لمعالجة هذه المسائل، فمن المهم منح البلدان النامية مساحة كافية في مجال السياسات، وإعطاء الاقتصادات الصغيرة والمعرضة للخطر معاملة خاصة وتفضيلية مع زيادة المساعدة التقنية، بما في ذلك ما يتعلق ببناء القدرات، وإتاحة فرصة فورية لدخول جميع صادرات أقل البلدان نموا دون رسوم ودون حصص إلى البلدان المتقدمة، وإلى البلدان النامية أيضا، تحقيقا للالتزام الدولي بنظام تجاري مفتوح، يقوم على قواعد، وقابل للتنبؤ به، ولا يتسم بأي تمييز، وكذلك تشجيع التجارة فيما بين بلدان الجنوب كحجر زاوية للتجارة بين الشمال والجنوب. ورحب في ختام كلمته بدور الأونكتاد في تشجيع التنمية والعمليات الإقليمية والمشتركة بين الأقاليم، بما في ذلك رابطة دول جنوب شرق آسيا، مؤكدا على ضرورة تعزيز الأونكتاد حتى يستطيع أن يفي بولايته في خدمة التنمية بصورة كاملة.

٣١- **السيدة سوتو** (كوستاريكا): قالت إن بإمكان التجارة الدولية إذا قامت على العدل والإنصاف واللوائح أن تخلق فرصا للتوظيف، وأن تشجع الاستثمار، وتدفع الاستهلاك الوطني، وتنمي الاقتصاد، وتحسن نوعية الحياة. وقالت إن بلدا صغيرا مثل كوستاريكا ينبغي أن يطوع نفسه بسرعة للاتجاهات الدولية إذا أراد أن يواصل التنافس في الأسواق الدولية، فالقرارات المتعلقة بالاقتصاد الكلي التي تتخذ في الأسواق الرئيسية المتعلقة بإنتاجها قد يكون لها تأثيرا هائلا على اقتصادها.

٣٢- وأضافت أن وفدها يدعو إلى مزيد من الترابط في سياسات الاقتصاد الكلي للبلدان المتقدمة وإلى تحليل شامل للسياسات – يشمل التجارة، والمعونة الإنمائية الرسمية، والاستثمار، والبيئة – التي تؤثر على التنمية. وأوضحت أن الأداء الطيب في إحدى المجالات قد تحجبه في بعض الأحيان السياسات المعارضة. وأعلنت أن إحصاءات البنك الدولي بينت أن الـ ٥٦ بليون دولار التي منحتها بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمعونة الإنمائية الرسمية من أجل البلدان النامية في عام ٢٠٠٤، قابلها دعم محلي إلى المزارعين في بلدان المنظمة يعادل خمسة أمثالها. كما أعلنت أن الدعم الذي تقدمه البلدان النامية لتنمية القطاع الخاص وتنويع الصادرات قوضته بفرض رسوم متزايدة على الواردات

النادرة من البلدان النامية. فمن المفارقات، أن بعض البلدان التي تفي بالتزاماتها في المعونة الإنمائية الرسمية، تطبق أكثر سياسات التجارة الزراعية تقييدا داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

٣٣- ومضت تقول إن زيادة المعونة الإنمائية الرسمية بحد ذاتها، دون زيادة فرص الدخول إلى الأسواق أمام منتجات البلدان النامية وإلغاء الدعم المشوِّه بالتجارة، سيخلق اعتمادا أكبر على المساعدة الخارجية في البلدان التي تتلقى هذه المعونة، وفقرا وتفاوتا أكبر في تلك التي لا تتلقاها، حيث أن التجارة ستظل هي المصدر الرئيسي لتمويل الكثير من البلدان النامية.

٣٤- وأردفت تقول إن كوستاريكا تتوقع الكثير من المؤتمر الوزاري السادس القادم لمنظمة التجارة العالمية، وهو المؤتمر الذي ينبغي أن يبين المساهمة التي يمكن أن تقدمها جولة الدوحة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإلى خطط التنمية الوطنية. فإلغاء الحواجز الرئيسية أمام التجارة في السلع سيخرج ١٤٠ مليون فقير من دائرة الفقر، ليساهم بذلك مساهمة كبيرة في تحقيق الهدف رقم ١.

٣٥- ومضت تقول إنه في المجال الزراعي، ينبغي أن تسعى المفاوضات إلى المستوى الرفيع الذي تقرر في الدوحة وفي حزمة تموز/يوليه ٢٠٠٤ للاتفاقات الإطارية حول الأعمدة الثلاثة: إلغاء دعم الصادرات، وتخفيض الدعم المحلي المشوه للتجارة، والدخول إلى الأسواق. فالوفاء بالالتزام الذي طال انتظاره بالتحرير الكامل للتجارة في المنتجات الزراعية الاستوائية يمكن أن يفتح الباب أمام اتفاقات مهمة في مجالات أخرى مثل دخول السلع غير الزراعية إلى الأسواق. وأعربت عن أملها في أن يوحد جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية كل الرسوم التعريفية. ومع ذلك، فإن على منظمة التجارة العالمية أن تحسن لوائحها المتعلقة بمكافحة الإغراق وغيرها من اللوائح، بحيث تكفل لجميع البلدان الانضمام إليها. وأعلنت أن كوستاريكا تتطلع إلى تقدم ملموس في الالتزام بالوصول بالمفاوضات الخاصة بلوائح منظمة التجارة العالمية إلى نهاية ناجحة، لاسيما فيما يتعلق بمكافحة الإغراق وتيسير التجارة.

٣٦- ومضت تقول إنه في الوقت الذي أقرت فيه حزمة تموز/يوليه ٢٠٠٤ ضرورة معالجة تراجع نظام الأفضلية، فإن الأفضليات لا ينبغي أن تعوق تحرير التجارة المتعددة الأطراف. فحل مشكلة تراجع نظام الأفضليات لصالح البلدان النامية، لا ينبغي أن يكون في حرمان البلدان النامية الأخرى من فرص التجارة في أسواق التجارة المتقدمة، وإنما ينبغي البحث عن هذا الحل في سياق المنظمات الدولية بخلاف منظمة التجارة العالمية، التي تملك الوسائل الضرورية لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاديات المعتمدة على الأفضلية.

٣٧- **السيد ساوثكوت** (استراليا): تحدث نيابة عن مجموعة كيرنز، التي تضم: الأرجنتين، استراليا، إندونيسيا، أوروغواي، باراغواي، البرازيل، بوليفيا، تايلند، جنوب أفريقيا، شيلي، غواتيمالا، الفلبين، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، ماليزيا، نيوزيلندا، وقال إن جولة الدوحة وصلت إلى مفترق طرق حاسم، وأن على الزعماء أن يغتنموا الفرصة لينهوا المفاوضات بطريقة تتسق وإعلان الدوحة.

٣٨- وأضاف أن التشوه في الأسواق الزراعية العالمية مازال يقوض قدرة القطاع الزراعي في كثير من البلدان النامية على المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة وتخفيف وطأة الفقر. وأوضح أن المجموعة ملتزمة بإدخال إصلاحات كبيرة على نظام التجارة الزراعية من خلال جولة الدوحة وأنها حثت زعماء مجموعة الثمانية التي اجتمعت في وقت مبكر هذا العام، على النظر في إزالة الحواجز المشوهة

للتجارة، وفتح الأسواق لتمكين البلدان النامية من إطلاق الإمكانيات الكاملة للقطاع الزراعي فيها.

٣٩- واستطرد قائلا إن مجموعة كيرنز ترحب بالتقدم الذي أحرز في كسر جمود المفاوضات الزراعية في عام ٢٠٠٥. وأضاف أنه مع بقاء أسابيع قليلة على انعقاد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، أصبح من المهم للحكومات أن توافق على إزالة جميع أشكال دعم الصادرات لجميع المنتجات، وعلى مشروع لإجراء تخفيض كبير في الدعم المحلي المشوه للتجارة، لاسيما الدعم الذي تقدمه البلدان الداعمة الرئيسية، على أساس خطة تفصيلية لإدخال تحسينات ملموسة على فرص الدخول إلى الأسواق بالنسبة لجميع المنتجات، وعلى العناصر الرئيسية للمعاملات الخاصة والتفضيلية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية.

٤٠- وأردف قائلا إن الإصلاح العميق للتجارة الزراعية العالمية أمر هام، وأن إعلان الدوحة يدعو البلدان الصناعية، وهي أكبر بلدان تقدم دعما، إلى تقديم أكبر قدر من المساهمة، وإن كان ينبغي لجميع البلدان أن تساهم، لأن تحرير الزراعة له

فوائدة التي تعود على الجميع. فهناك دراسات عديدة بينت أن المكاسب العالمية من إصلاح التجارة الزراعية ستصل إلى مئات البلايين من الدولارات سنويا، وأن أغلب هذه المكاسب ستعود إلى البلدان النامية.

٤١- وقال إنه يتفق مع الأمين العام في أن واحدة من أفضل طرق مساعدة الفقراء هي إعطاؤهم نظاما تجاريا حرا وعادلا بالفعل، يسمح لهم بالخروج من دائرة الفقر. وأوضح أن ذلك لن يسفر عن مكاسب اقتصادية واسعة فحسب، بل وسيساعد في تخفيف وطأة الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي، وتشجيع النمو الاقتصادي، ورفع مستوى المعيشة.

٤٢- **السيدة نافارو بارو** (كوبا): قالت إنه مع عدم بقاء سوى أسابيع قليلة على المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، فإن عدم حدوث تقدم في العديد من مجالات المفاوضات أمر يثير القلق، وأنه إذا استمر الوضع كذلك، فلن تكون النتيجة سوى فشل مماثل لما حدث في كانكون، مما سيكون له نتائج وخيمة على النظام التجارى المتعدد الأطراف. وقالت إنه رغم أن جولة الدوحة كانت تهدف إلى إرساء قاعدة لزيادة مساهمة هذا النظام في تخفيف وطأة الفقر، وتحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامة بشكل عام، فإننا مازلنا في انتظار النتائج.

٤٣- وقالت إن الامتثال التام لإعلان الدوحة مازال شاغلا محوريا في المسائل التجارية للبلدان الفقيرة، ولذا فإنه من المؤسف أن يفشل مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ في إرسال رسالة سياسية واضحة إلى عملية المفاوضات الجارية لمنظمة التجارة العالمية يراعي فيها المصالح الأساسية لأقل البلدان مزايا.

٤٤- ومضت تقول إن ما يسمى بتحرير التجارة، والذي يطبق عشوائيا، قد زاد من التفاوتات، ولم يركز الثروة فحسب، وإنما ركز الفقر في مساحات متزايدة من الاستبعاد. وأوضحت أن مؤشرات النمو في حجم تجارة السلع والخدمات في البلدان النامية تعكس فقط وضع البلدان النامية التي حققت تنمية عالية نسبيا، في آسيا وأمريكا اللاتينية أساسا، بينما يواصل حجم التجارة في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء وأقل البلدان نموا انخفاضه.

٤٥- وأكدت أن النظام التجاري لن يحقق الانفتاح الحقيقي والتضامن وإمكانية التنبؤ وعدم التمييز إلا بإصلاح النظام التجاري المتعدد الأطراف وتعزيزه، بما يضمن أن تكون التنمية هي محور أي مفاوضات تتعلق به.

٤٦- وأوضحت أنه لهذا الغرض، لابد من توافر بعض الشروط الهامة. فلابد من إعطاء الأولوية لاتفاقات وقواعد التجارة متعددة الأطراف. وأضافت أنه لابد من صياغة وتنفيذ المزيد من الأحكام الفعالة المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، نظرا لأهميتها البالغة لإيجاد ضمانات ولصكوك المنتجات الخاصة.

٤٧- واستطردت تقول إنه ينبغي لمفاوضات الدخول إلى الأسواق أن تعالج بصورة ملائمة شواغل البلدان النامية التي يعتمد اقتصادها بصورة شديدة على نظام الأفضليات، وكذلك مسألة الآليات التعويضية، وعلى الأخص بالنسبة لأقل البلدان نموا. وأضافت أنه ينبغي أيضا اتخاذ تدابير محددة حتى يمكن الوصول إلى حل دائم للدين الخارجي للبلدان النامية، وزيادة تدفقات التكنولوجيا والمساعدات المتعلقة بالتجارة على هذه البلدان.

٤٨- ومضت تقول إنه لابد من ترك مساحة للسياسات الوطنية للبلدان النامية، لإيجاد توازن بين التشريعات الوطنية والنظم والالتزامات الدولية. وأخيرا، لابد من إلغاء جميع الاشتراطات المتعلقة بالتجارة إذا أردنا للتجارة الحرة أن تكون حرة بالفعل. وأوضحت أن التبريرات الأخيرة لهذا النظام لا تشهد إلا على عدم وجود إرادة سياسية لدى أقوى الدول، وهو العقبة الرئيسية أمام حل عن طريق المفاوضات.

٤٩- واستطردت تقول إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المحكم الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا هو نموذج واضح علي النفاق والتلاعب الكامنين في تدابير الضغط الأحادية. فهذه التدابير لم تمنع التجارة بين البلدين فحسب، بل سعت أيضا إلى عرقلة تجارة كوبا مع دول أخري وشركاتها الخاصة، في انتهاك صارخ لسيادة هذه الدول وللمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

٥٠- وأردفت قائلة إنه من المهم احترام الولاية المنصوص عليها في إعلان الدوحة بشأن كوبا، كما أن أعضاء منظمة التجارة العالمية من أصحاب الاقتصادات الصغيرة، الذين لهم احتياجات خاصة ينبغي أن يحصلوا على معاملة تتسم بالأولوية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تجري الآن. فهذه المعاملة تنطوي على توصيات خاصة مفصلة بحسب ظروف واحتياجات هذه البلدان، بغرض دمجهم بصورة أفضل في التجارة الدولية. وقالت إن مؤتمر الإونكتاد - باعتباره جهة الاتصال المسؤولة عن الاهتمام المتكامل بمسائل التجارة والتنمية - ينبغي أن يحصل على الدعم المالي اللازم لكي يفي بولايته الأصلية في إجراء التحليل وإسداء المشورة في مجال السياسات، بالإضافة إلى الولاية الناشئة من المتطلبات الجديدة والأولويات التي تقررت في ساو باولو.

٥١- واختتمت كلمتها قائلة إن كوبا ستستمر في العمل باتجاه الوفاء بالتزامات التنمية التي تعهدت بها في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة، معربة عن أملها في أن تسود نفس هذه الروح في المفاوضات حول هذه المسألة الحساسة.

٥٢- **السيد أشري مودا** (ماليزيا): قال إن التجارة يمكن أن تكون قوة إيجابية في تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية، لتساهم بذلك في القضاء على الفقر وفي تحقيق البلدان النامية للأهداف الإنمائية للألفية. وعلى ذلك، فإن هناك مسؤولية مشتركة لإيجاد بيئة تشجع على مشاركة البلدان النامية في نظام تجاري عادل موجه نحو التنمية.

٥٣- وأضاف أنه كما جاء في تقرير الأمين العام (A/60/225)، فإن البلدان النامية مازالت تعاني من قيود غير عادلة لدخولها أسواق البلدان المتقدمة، وأي نظام أكثر عدلا سوف يفيد الجانبين على المدى البعيد. ودعا إلى تشجيع التجارة بين الشمال والجنوب، ولكن مع كسر النمط

التقليدي لهذه التجارة، وهو تصدير الجنوب للمواد الخام إلى الشمال واستيراد ما ينتجه هذا الأخير من سلع وخدمات. فنقل المعرفة، والتكنولوجيا، والمساعدات التقنية، والاستثمارات إلى الجنوب، شرط أساسي لقيام أنماط للتجارة أكثر توازنا، إلى جانب الرخاء المستدام للجميع، فزيادة الرخاء في الجنوب ستفتح أسواقا واسعة أمام الشمال.

٥٤- ومضى يقول إنه في نفس الوقت لابد من تعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب، بما لها من إمكانيات هائلة للتوسع. ففي عام ٢٠٠٤، كانت صادرات البلدان النامية قد وصلت في مجموعها إلى ثلاثة بلايين دولار، وهناك بالتأكيد فرصة لمزيد من التوسع.

٥٥- وأضاف أن ماليزيا، وهي الدولة التي تحتل المرتبة الثامنة عشرة بين أكبر البلدان التجارية في العالم، ملتزمة التزاما تاما بالنظام التجاري المتعدد الأطراف في منظمة التجارة العالمية، وتسعى باستمرار إلى زيادة تجارتها دخال الأطر الدولية والإقليمية على السواء. وأعرب عن أمل بلاده في أن يتوصل المؤتمر الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية إلى وضع نظام شفاف قابل للتنبؤ به وله قواعده ولا يتسم بالتمييز لمصلحة البلدان النامية والمتقدمة على السواء.

٥٦- وأعرب عن أمل بلاده في تحقيق المزيد من التقدم في جولة الدوحة باتجاه التوفيق بين أوضاع البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ودعا إلى إيلاء اهتمام خاص بالجوانب الإنمائية للتجارة. وطالب الجانبان بإظهار المرونة وحسن النية. وقال إن إيجاد فرص تجارية للبلدان النامية لا ينبغي أن يعتبر عملا خيريا، وإنما هو وسيلة لتمكين هذه البلدان من المشاركة الكاملة في الاقتصاد العالمي وفي تعزيز الجهود المبذولة للقضاء على الفقر، والترويج لنظام عالمي أكثر عدلا وأمنا على المدى البعيد.

٥٧- ودعا أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى أن يخلصوا لالتزاماتهم في الدوحة فيما يتعلق بالإلغاء التدريجي لدعم الصادرات ودعم الأسواق المحلية. وقال إن تحسين فرص الدخول إلى الأسواق أمام منتجات البلدان النامية، وخاصة الصادرات الزراعية، سيكون له تأثير مباشر على النمو وعلى الحد من الفقر. أما بالنسبة للسلع غير الزراعية، فإن الأمر بحاجة إلى مرونة لتشمل القطاعات الحساسة الضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية. وفيما يتعلق بدخول الخدمات إلى الأسواق، فإن ماليزيا تؤيد تحرير الأسواق تدريجيا.

٥٨- وبالنسبة للتجارة المتعددة الأطراف، قال إن للبلاد مصلحة مشتركة في حماية نظام يقوم على قواعد فعالة وعادلة. وفي نفس الوقت، فإن التعديلات اللازمة لهذا النظام لا ينبغي أن تحد من حيز السياسات الإنمائية. فالبلدان النامية تواجه مشكلات في تنفيذ بعض اتفاقات منظمة التجارة العالمية، ولذا فإنه يوصي بمواصلة العمل الذي يقوم به مؤتمر الأونكتاد لتقدير نتائج برنامج الدوحة وتطوير القدرات المؤسسية والمعارف التقنية في هذا المجال. وأضاف أن على البلدان أن تتعاون معا لتشجيع نظام للتجارة المتعدد الأطراف يقوم على التعاون لا على التنافس، وبالتالي يستفيد منه الجميع.

٥٩- **السيد ياو** وين لونغ (الصين): قال إنه رغم أن نمو الاقتصاد العالمي قد اكتسب زخما مستداما، فإن الحمائية التجارية تتزايد في بعض البلدان المتقدمة وتعوق التنمية الطبيعية للتجارة الدولية.

٦٠- واستطرد قائلا إن التجارة الدولية المفتوحة أن تضفي فوائد بإمكان على البلدان النامية وعلى السكان الفقراء. وأضاف أن جولة الدوحة قد وصلت إلى نقطة حاسمة. فالفشل في الوصول إلى التقارب الأول في مفاوضات منظمة التجارة العالمية في تموز/يوليه ٢٠٠٥ حول إصلاح التجارة

الزراعية، سيؤثر سلبا على المؤتمر الوزاري القادم في هونغ كونغ، وعلى الجهود المبذولة لاستكمال جولة الدوحة في عام ٢٠٠٦. ودعا إلى المزيد من الإرادة السياسية والمرونة، وتحسين الاتصالات والتعاون، ومواصلة التدابير الاستباقية لتحقيق تقدم في جولة الدوحة، والوصول في نهاية الأمر إلى اتفاق متوازن للتجارة المتعددة الأطراف.

٦١- واستطرد قائلا إن القواعد الجديدة للتجارة الحرة ينبغي أن تكون أكثر انصافا وأكثر شفافية، بحيث تحتوي مبادئ المساواة، والفوائد المتبادلة، والانفتاح، والنجاح للجميع من أجل مصلحة النظام التجارى المتعدد الأطراف ليفضي في نهاية الأمر إلى تنمية مستقرة طويلة الأجل للاقتصاد العالمي والتجارة العالمية.

٦٢- ومضى يقول إنه نظرا لأن الزراعة هي المفتاح لكل عملية الدوحة، فإن الخلل الخطير الحالي في تجارة المنتجات الزراعية لابد من إصلاحه بتحرير التجارة، وتقليل الدعم المحلي الذي يخل بالتجارة، ووضع جدول زمني محدد لإلغاء دعم الصادرات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك حاجة إلى تحرير التجارة في المنتجات غير الزراعية وترشيد الرسوم التعريفية عليها، موضحا أن التوصل إلى اتفاق مبكر بهدف إجراء تخفيض حاد في الرسوم المرتفعة وتصعيد الرسوم التعريفية سيسفر عن مكاسب سنوية تتراوح بين ٢٠ و٦٠ بليون دولار للبلدان النامية.

٦٣- ومضى يقول إنه نظرا للنمو الهائل في تجارة الخدمات في العقدين الأخيرين، فإن على البلدان المتقدمة أن تتحمل مسؤولياتها وأن تعطي الأولوية في المفاوضات التجارية إلى المجالات التي تتمتع فيها البلدان النامية بميزة نسبية وأن تولي اهتماما بالحالات الخاصة. وإلى أن يحدث ذلك، فإن على المفاوضات الإنمائية أن تراعي طلب البلدان المتقدمة تشجيع تحرير التجارة والمصالح العملية للبلدان النامية. وأعلن أن الصين تؤيد إعطاء الأولوية لحيز كاف للسياسات والمعاملات الخاصة والتفضيلية لأقل البلدان نموا، ولكنها تعارض تقسيم البلدان النامية إلى فئات منفصلة.

٦٤- واستطرد قائلا إن تيسير التجارة يعتبر دافعا هاما للتنمية. وبالتالي، فإن على البلدان أن تحسن كفاءة نظمها الجمركية وأن تكفل التوازن بين سلامة التجارة وبين تيسيرها. وأضاف أنه ينبغي للبلدان النامية — لاسيما أقل البلدان نموا- التي تواجه صعوبات جمة في تيسير التجارة بسبب نقص قدرتها وارتفاع تكاليفها، أن تحصل على مساعدات تقنية لبناء قدراتها.

٦٥- وأوضح أن تعاون الصين الاقتصادي والتجاري الخارجي سيزداد اتساعا مع دخولها إلى الخطة الخمسية الحادية عشرة، التي ستلتزم فيها بسياسة وطنية أساسية للإصلاح، والانفتاح على العالم الخارجي، والتعاون الاقتصادي والتجاري مع البلدان الأخرى، والمساهمة في الجهود المشتركة في المجتمع الدولي من أجل تعزيز جولة الدوحة وإقامة نظام تجاري عالمي أكثر تحررا وأكثر إنصافا.

٦٦- **السيد برابو** (الهند): أعلن أنه يتفق مع وجهة نظر مؤتمر الأونكتاد من أن الإنصاف هو الشئ المطلوب تحقيقه لتمكين الأشخاص المستغلين من تحقيق مستوى معيشة مقبول. وقال إن تحقيق الأبعاد الإنمائية في برنامج عمل الدوحة أمر لا مفر منه على الإطلاق.

٦٧- وأضاف أن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أبرز أهمية التجارة والدخول إلى الأسواق بالنسبة للبلدان النامية في سعيها إلى القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إنه إذا استمرت البلدان المتقدمة في دعم الزراعة وضعف فرص الدخول إلى أسواقها، فإن تحرير البلدان النامية لوارداتها لن يؤدي إلا إلى تحجيم الطلب المحلي وحدوث ركود صناعي. وأوضح أن جولة الدوحة تتيح

فرصة فريدة لنظام التجارة المتعدد الأطراف لكي يواصل مساهمته في النمو والتنمية.

٦٨- ومضى يقول إن التقدم الذي حدث في هذه المفاوضات كان رغم ذلك مخيبا للآمال، فالمواعيد النهائية لم تتحقق لتعزيز العمل التقني بصورة ملموسة ووضع صيغة لتخفيض الرسوم التعريفية، والمرونة بالنسبة للبلدان النامية، ومعالجة الرسوم التعريفية غير المحددة مازالت كلها دون حل. وبالتالي فإن الاتجاهات السياسية الواضحة لكسر الجمود الحالي أصبحت ضرورية. وأضاف أن المكاسب المتوقعة من إصلاح التجارة الزراعية وتحرير التجارة من جانب البلدان المتقدمة قد ضاعت على البلدان النامية حتى الآن. والأكثر من ذلك، أن الزراعة ترتبط بالأمن الغذائي وبمعيشة سكان الريف، وترتبط أيضا بالتجارة. وقال إن المطالبة بتخفيض المدفوعات الضئيلة من جانب جميع البلدان تعود إلى الاتفاقية الإطارية في تموز/يوليه، وهي غير مقبولة بالنسبة للبلدان النامية التي تعيش على زراعة الكفاف والتي يغلب على مزارعيها الافتقار إلى الموارد.

٦٩- واستطرد قائلا إن مكاسب الرفاهية التي ستعود من تحرير التجارة في المنتجات غير الزراعية والمكسب من إيرادات التصدير ستكون هائلة، وستؤدي إلى تحولات في مخرجات القطاعات الرئيسية في البلدان النامية وفرص العمل فيها، بما سيسفر عن فقدان فرص العمل وإيرادات بالنسبة للكثير من هذه البلدان. ومن المهم حماية الرسوم التعريفية الحساسة في القطاعات الصغيرة الحجم والكثيفة العمالة من الاقتصاد، والإبقاء على برامج التحرير المستقلة. ودعا إلى أن تأخذ المفاوضات في اعتبارها الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، بما في ذلك عن طريق "أقل من المعاملة الكاملة بالمثل"، بموجب إعلان الدوحة الوزاري.

٧٠- ومضى يقول إن تقييد حركة المهنيين حول العالم أمر غير طبيعي، ويضر في نهاية الأمر بالبلدان المتقدمة نفسها. وأضاف أنه لابد من احترام تصميم الاتفاق العام الأساسي حول التجارة في الخدمات وطرائق وترتيبات التفاوض المتفق عليها أثناء عملية المفاوضات، كما أنه لابد من حماية المكاسب التي تم التوصل إليها بالنسبة للدخول إلى الأسواق من القيود التعسفية. وأوضح أن من بين مسائل التنمية الرئيسية ما يتعلق بتعديل جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، التي تهدف إلى معالجة المشكلات التي تواجه البلدان في الحصول على الأدوية بأسعار في متناولها عندما تكافح مشكلات خطيرة تتعلق بالصحة العامة. وأشار إلى أن البلدان النامية، وهي تسعى للحصول على تعويض عادل عن مواردها الوراثية البيولوجية، تسعى أيضا إلى تعديل الاتفاقية لكي تتوافق تماما مع اتفاقية التنوع البيولوجي. وقال إنه في مجال تراجع الأفضليات، فإن الهند تعتقد أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الاقتصادات المتقدمة، مرحبة بمبادرة البنك الدولي بشأن المعونة التجارية، وهي المبادرة التي تهدف على تخفيف العقبات المتعلقة بجانب الطلب في كثير من البلدان النامية.

٧١- واستطرد قائلا إن المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية ينبغي أن يركز على طرائق المفاوضات حول الزراعة والمنتجات المصنعة، وأن يحقق تقدما كبيرا في مجال الخدمات، واللوائح وتيسير التجارة. وقال إن الأمم المتحدة لعبت دورا محوريا في تشجيع التنمية. وأنه ينبغي تشجيع البلدان المتقدمة لكي تخفف من تشددها وأن تزيل الحواجز التي كانت سببا في ضياع فرص التنمية. وفي ختام كلمته، قال إن الهند تشارك بصورة إيجابية وبناءة في المفاوضات الدائرة حول برنامج عمل الدوحة، انتظارا منها لأن تأخذ هذه المفاوضات في اعتبارها الكامل احتياجات وشواغل البلدان النامية.

٧٢- **السيد تون** (ميانمار): أشار إلى استمرار الحمائية في النظم التجارية الدولية، رغم التزام بعض البلدان المتقدمة بتقليل أو إلغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية أمام صادرات البلدان النامية. وأضاف أنه لا غنى عن التعاون الدولي إذا أردنا إقامة نظام تجاري عالمي يتسم بالعدل والإنصاف. وأوضح أن الأمر بحاجة إلى معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية، وحث الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها في إعلان الألفية بإقامة نظام للتجارة المتعددة الأطراف يتسم بالانفتاح والعدالة ويقوم على قواعد ويمكن التنبؤ به ولا يتصف بأي تمييز، معربا عن أمله في أن يخرج المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية بنتيجة مثمرة.

٧٣- واستطرد قائلا إن ميانمار تشجع التجارة على جميع الأصعدة، وأنها، باعتبارها عضوا في رابطة دول جنوب شرق آسيا، وافقت على تخفيض الرسوم التعريفية على بعض وارداتها من الدول الأخرى الأعضاء بنسبة تصل إلى ٥ في المائة حتى عام ٢٠٠٨. وبين أن إجمالي تجارة ميانمار فيما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ زاد بنسبة ٦,٦ في المائة مقارنة بالسنة السابقة، وأنها تنتظر المزيد من التحسن في أداء تجارتها الخارجية، رغم القيود المفروضة على صادراتها. وأوضح أن التدابير القسرية والأحادية الجانب، التي تستخدم ضد ميانمار في شكل ضغوط سياسية واقتصادية، تؤثر سلبا على تجارتها وعلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة عليها، وتتعارض مع القانون الدولي ومع قواعد منظمة التجارة العالمية. وفي ختام كلمته قال إن تنمية التجارة الخارجية لميانمار سوف يساعد في الإسراع بالجهود التي تبذلها للحد من الفقر، وتحسين ظروف المعيشة، وتحقيق تنمية مستدامة لشعبها.

٧٤- **السيد رمضان** (الجماهيرية العربية الليبية): ذكرَّ بأن التجارة الحرة والعادلة غير التمييزية يمكن أن تكون محركا قويا للتنمية والحد من الفقر، كما أنها ستيسر تحقيق الأهداف الإنمائية بما ستوفره للبلدان النامية من تمويل إضافي للتنمية. وأعرب عن أمله في أن يتخذ المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية قرارات هامة بشأن الزراعة، ودخول المنتجات غير الزراعية والخدمات إلى الأسواق، وقضايا التنمية، وأوجه الاختلال في التجارة. وبشكل خاص، فإن على البلدان المتقدمة أن تفي بالوعود التي أعطتها في مؤتمر الدوحة، بما يسمح للبلدان النامية بالدخول إلى الأسواق بحرية، وإشراكها بصورة كاملة في النظام التجاري العالمي، ومساعداتها في بناء قدراتها التقنية وتنويع إنتاجها.

٧٥- وأردف قائلا إن على مؤتمر الأونكتاد أن يواصل القيام بدوره المحوري في تشجيع التعاون والتجارة فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، وفي مساعدة التجمعات الاقتصادية الإقليمية، وبالأخص في أفريقيا، على تحسين المستقبل الاقتصادي للشعوب التي تمثلها.

٧٦- ومضى يقول إن التدابير الاقتصادية الأحادية لها تأثيرها المعاكس على التوقعات الاجتماعية — الاقتصادية في البلدان النامية، إذ أنها تقوض التعاون الاقتصادي الدولي والجهود المبذولة لإقامة نظام حر وعادل للتجارة المتعددة الأطراف. وأضاف أن على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات عاجلة لمنع استخدام هذه التدابير ضد البلدان النامية. كما أن عليه أيضا أن يسهل فرص انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية، معربا عن أمل وفده في قبول انضمام الجماهيرية العربية الليبية إلى هذه المنظمة في القريب العادل.

٧٧- **السيد شودهوري** (بنغلاديش): قال إن فوائد تكامل البلدان النامية في الاقتصاد العالمي تتفاوت بحسب مستوى التنمية الاقتصادية والمؤسسية فيها. وأعلن أن مثل هذا التكامل ينبغي أن يكون تدريجيا واستراتيجيا. فالمجتمع الدولي بأسره مشترك في تحمل المسؤولية عن نتيجة تركز على التنمية من برنامج عمل الدوحة، وبالتالي فلا مفر من أن ينجح المؤتمر الوزاري في التوصل إلى قرارات.

٧٨- ومضى يقول إن الانفتاح على التجارة والنظام المالي الدولي قد زاد من التعرض للمنافسة والصدمات الخارجية، الأمر الذي أدى إلى تعديلات مؤلمة في الاقتصادات الداخلية. وأضاف أن البلدان النامية دفعت ثمنا غاليا لانفتاحها ولتحرير تجارتها قبل الأوان، وتعلمت أن عدم تدخل الحكومات لا يضمن الاستقرار الاقتصادي. فهي تحتاج أساسا إلى حيز كاف من السياسات لكي تتحكم في عمليات إندماجها بصورة أفضل. واستطرد قائلا إن هدف بناء القدرات بصورة مستدامة وأكثر عمقا يمكن تحقيقه بمعالجة المعوقات في جانب العرض وانعدام القدرة على المنافسة، ونقص البنى الأساسية، وبتقديم قروض صغيرة ومشروعات صغيرة وبعض المساعدات في أعقاب انتهاء العمل بالاتفاقية المعنية بالمنسوجات والملابس. وأعلن ترحيبه الحار بمبادرة المعونة للتجارة مشيرا إلى دور الأونكتاد في هذا المضمار. ودعا إلى تعزيز الأونكتاد حتى يمكن أن يساعد البلدان النامية في تعاونها التقني وفي الجهود التي تبذلها لبناء قدراتها.

٧٩- وأشار إلى أن أقل البلدان نموا يزداد تهميشها مع انخفاض مستمر في نصيبها من التجارة العالمية. وأوضح أنه لكي ينعكس هذا الاتجاه، لابد من منح صادرات البلدان النامية فرصا لدخول الأسواق دون رسوم ودون حصص إلى جميع الجهات، على أسس مضمونة وقابلة للتنبؤ بها ولآجال طويلة. ودعا إلى ضرورة اتباع قواعد واقعية لأحكام المنشأ، وإصدار الشهادات، وشروط التفتيش، ومعايير السلامة التقنية.

٨٠- **السيد تشيدومو** (موزمبيق): تحدث نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، مؤكدا أهمية التكامل الإقليمي في بناء قدرة تجارية مستدامة في البلدان النامية وأقل البلدان نموا. واضاف أن اعتماد الصكوك الإقليمية المختلفة قد أوضح استعداد الدول الأعضاء لتسخير التجارة كوسيلة للقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين.

٨١- وأعلن أن التجارة داخل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد زادت، لتحقق معدل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي قدره ٤,١ في المائة عام ٢٠٠٤، بعد أن كان ٣,٢ في المائة عام ٢٠٠٣. وقال إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تفاخر بإنجازاتها، وأنها على قناعة بأن الهدف الذي حددته بوصول التجارة فيما بينها إلى ٣٥ في المائة داخل ترتيبات لمنطقة تجارة عام ٢٠٠٨، هو هدف في متناول اليد. فمن خلال تعزيز التكامل الإقليمي، ستكون البلدان الأعضاء في موقف أفضل يسمح لها بالمشاركة الملموسة في المبادرات المتعددة الأطراف لمواصلة تحرير التجارة العالمية.

٨٢- وطالب بضرورة أن يكون المجتمع الدولي أكثر التزاما بخلق بيئة عادلة للتجارة بالسلع والخدمات، ونقل التكنولوجيا بيئيا. كما أنه لابد أن تسود الإرادة السياسية اللازمة بين أهم العناصر المؤثرة، وهي البلدان النامية. وأعلن أن نتيجة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أكدت من جديد أهمية نظام عالمي للتجارة يقوم على قواعد ويتسم بالانفتاح وعدم التمييز والعدل، من شأنه أن يحفز ويستحث الجهود المبذولة للتغلب على المسائل المعلقة من جولة الدوحة.

٨٣- وأردف قائلا إن الزراعة هي أكثر الموضوعات حساسية لنجاح جولة الدوحة، حيث أن النتائج المتوازنة والعادلة مسألة لها أهميتها بالنسبة لجميع الأعمدة الثلاثة، مع المعاملة الخاصة والتفضيلية المفيدة والقابلة للتطبيق في البلدان النامية. وأضاف أن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مازالت مشغولة بسبب عدم إحراز تقدم في مجال التنمية والمسائل الأخرى، وهو أمر محوري بالنسبة لقدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما

في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن هذه الدول تأسف لفشل مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ في الحث على الإسراع بالانتهاء من جولة الدوحة.

٨٤- وطرح عددا من المسائل الرئيسية تحت كل عمود من الأعمدة الثلاثة للمفاوضات بموجب الاتفاقية المعنية بالزراعة، بما في ذلك ضرورة تحديد موعد نهائي مقنع لإلغاء جميع أشكال الآليات المشوهة للتجارة وتبني التزام قاطع يتسق مع الاتفاقية، ويتلافى بالتالي تقديم أي دعم جديد، وزيادة أشكال الدعم القائمة، وإعادة تقديم أي شكل من أشكال دعم الصادرات التي توقف من قبل.

٨٥- وفيما يتعلق باتفاقية حقوق الملكية الفكرية والصحة العامة، ذكر بأن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي كانت من أشد البلدان تضررا من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومع ذلك، وبعد سنتين من اعتماد قرار بمنح تنازل مؤقت للنهوض بالإنتاج والحصول على أدوية له، لم يحدث أي تقدم في العثور على حل دائم كما دعا القرار. ودعا إلى ضرورة حل هذه المسألة في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية.

٨٦- واستطرد قائلا إن إلغاء المعاملة التفضيلية بعد قدوم نظام التجارة الذي وضعته منظمة التجارة العالمية هو مسالة تثير مخاوف الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تماما مثل المناقشة التي دارت حول هذه المسألة والتي ركزت على التساؤل حول قيمة المعاملات التفضيلية بدلا من أن تركز على إيجاد حل. وقال إن المناقشة ينبغي أن تركز على الحد من تراجع الأفضليات وتحديد وسيلة لتخفيف الخسائر التي تتحملها البلدان التي تجني الفوائد من هذه الأفضليات.

٨٧- وقال إن على البلدان المتقدمة أن تظهر الإرادة السياسية بأن تتكفل بتحويل الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات الإطارية إلى اتفاقيات ملموسة ومفصلة بشأن المسائل التي تهم البلدان النامية. وأوضح أن التقدم في المفاوضات يمكن أن يتحقق أيضا من خلال الإقرار الجماعي بأن الآليات المخلة بالتجارة مستمرة في النيل من قدرة البلدان النامية على المنافسة العادلة في النظام التجاري العالمي. وأعلن ترحيبه بالمناقشات الأخيرة حول هذا الموضوع بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان.

٨٨- واختتم كلمته قائلا إن أي شئ أقل من الإلغاء الكامل للحواجز التجارية سيكون خيانة لفقراء البلدان النامية الذين مازالوا يعيشون بالكاد على أقل من دولار واحد في اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.